وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الأربعاء، 21 فبراير 2024

أخبار الطاقة

«الطاقة» تعلن أسماء المؤهلين للمنافسة على توزيع الغاز الجاف وغاز البترول السائل

الرياض

أعلنت وزارة الطاقة اليوم، أسماء الشركات المؤهلة للمشاركة في المنافسة على رخص نشاط إنشاء مرافق تعبئة وتخزين غاز البترول السائل وتطويرها وتشغيلها وصيانتها، ونشاط توزيع غاز البترول السائل بالجملة للمستهلك.

ويأتي الإعلان عن أسماء الشركات المؤهلة ضمن إطار مبادرة وزارة الطاقة التي أعلنتها في وقتٍ سابق، والهادفة إلى حماية حقوق ومصالح المستهلكين والمرخّص لهم، والارتقاء بجودة الخدمات والمساهمة في إيجاد بيئة تنافسية جاذبة، ورفع المعايير والمقاييس لأساليب العمل والتقنيات المستخدمة بالأنشطة؛ وتوطين التقنيات في هذا المجال لزيادة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي؛ بما يحقق مستهدفات رؤية المملكة 2030.

وسيعقب الإعلان عن أسماء الجهات المؤهلة للمنافسة على رخص هذه الأنشطة مرحلة مراسلة المتأهلين لاستكمال المنافسة من خلال مشاركة الشركات المؤهلة بوثائق الطرح للتقدم على رخص أنشطة نظام توزيع الغاز الجاف وغاز البترول السائل للأغراض السكنية والتجارية.

وأكدت الوزارة أنَّه يتعين على المتنافسين المؤهلين في المرحلة المقبلة تقديم برامج العمل والقدرة الفنية والمالية، والخطط التشغيلية، وكذلك تقديم مبادئ الأمن والسلامة وإجراءات تحسين جودة الخدمة المقدمة للمستهلك وضمان أمن الإمداد لغاز البترول السائل في المملكة.

النفط حول أعلى مستوى في ثلاثة أسابيع مع انتعاش الطلب الصيني

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

ارتفعت أسعار النفط أمس الثلاثاء لتقترب من أعلى مستوياتها في ثلاثة أسابيع بفعل تصاعد التوترات في الشرق الأوسط وانتعاش الطلب الصيني.
وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت ثلاثة سنتات إلى 83.59 دولارا للبرميل بحلول الساعة 0757 بتوقيت جرينتش. وارتفع خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي تسليم أبريل سنتين إلى 78.48 دولارا للبرميل. وارتفع عقد خام غرب تكساس الوسيط لشهر مارس بمقدار 24 سنتًا ليصل إلى 79.43 دولارًا للبرميل، حيث استعد المتداولون لانتهاء هذا العقد خلال اليوم. ولم تكن هناك تسوية لخام غرب تكساس الوسيط يوم الاثنين بسبب عطلة عامة في الولايات المتحدة..

وقال توني سيكامور، محلل السوق في منصة آي جي لتداول النفط، في مذكرة، إن أسواق النفط الخام كانت «منخفضة بشكل هامشي» في «تداول هادئ خلال عطلة يوم الرؤساء في الولايات المتحدة، ومع تغلب مخاوف الطلب على التوترات الجيوسياسية المستمرة في الشرق الأوسط».

وواصل الحوثيون هجماتهم على الممرات الملاحية في البحر الأحمر ومضيق باب المندب، حيث تعرضت أربع سفن أخرى على الأقل لضربات بطائرات مسيرة وصواريخ منذ يوم الجمعة. وقال الحوثيون إن إحداها، وهي سفينة الشحن روبيمار التي ترفع علم بيليز والمسجلة في بريطانيا وتديرها لبنان في خليج عدن، معرضة لخطر الغرق، مما يزيد المخاطر في حملتهم لتعطيل الشحن العالمي تضامنا مع الفلسطينيين في غزة.

وقال محللو أبحاث بنك إيه ان زد، في مذكرة: «إن علامات الطلب القوي في الصين عززت المعنويات أيضًا». وارتفعت إيرادات السياحة في الصين بنسبة 47.3% على أساس سنوي وارتفعت فوق مستويات ما قبل كوفيد19- خلال عطلة السنة القمرية الجديدة الوطنية التي انتهت يوم السبت. وخفضت الصين أيضًا سعر الفائدة المرجعي للقروض العقارية بأكثر من المتوقع يوم الثلاثاء، في محاولة لدعم سوق العقارات والاقتصاد المحاصرين.

ومع ذلك، فإن العوامل الداعمة للأسعار لم تعوض بشكل كامل مخاوف الطلب. وعدل تقرير وكالة الطاقة الدولية الأسبوع الماضي توقعات نمو الطلب على النفط لعام 2024 بالخفض وسط توقعات بأن تحل الطاقة المتجددة محل استخدام الوقود الأحفوري.

وقال محللو النفط لدى انفيستنق دوت كوم، تحركت أسعار النفط قليلاً في التعاملات الآسيوية يوم الثلاثاء، حيث وزنت الأسواق التوقعات الضعيفة للطلب مقابل الظروف الجيوسياسية المتدهورة في روسيا والشرق الأوسط، والتي قد تؤدي

إلى تعطيل الإمدادات.

كما أدت ندرة الإشارات الرئيسة إلى انخفاض حركة الأسعار، حيث كانت الأسواق الأمريكية مغلقة لقضاء عطلة يوم الاثنين. كما شهدت أسعار النفط جلسة هادئة يوم الاثنين. وبينما شهدت أسعار النفط الخام ارتفاعًا قويًا خلال الأسبوعين الماضيين، يبدو أنها توقفت إلى حد كبير في الجلسات الأخيرة مع تزايد تشاؤم المتداولين بشأن توقعات الطلب.

وشهدت بيانات التضخم الأمريكية القوية قيام المتداولين بتسعير احتمال قيام بنك الاحتياطي الفيدرالي بتخفيضات مبكرة في أسعار الفائدة، في حين حذرت وكالة الطاقة الدولية من تباطؤ الطلب العالمي على النفط الخام في العام المقبل. كما أدى الركود في الربع الرابع في المملكة المتحدة واليابان إلى زيادة تدهور توقعات الطلب.
وكانت المخاوف من زيادة انقطاع الإمدادات أكبر قوة دافعة لأسعار النفط في الأسابيع الأخيرة، على الرغم من أن الأسعار لا تزال تتداول أقل بكثير من أعلى مستوياتها التي بلغتها في أوائل عام 2022. كما أدت المخاوف بشأن تباطؤ الطلب إلى انخفاض أسعار النفط الخام بنسبة 10٪ حتى عام 2023.

وقدمت الصين بعض الإشارات الإيجابية على الطلب، حيث تجاوز الإنفاق على السفر أعلى مستوياته قبل كوفيد19- خلال عطلة السنة القمرية الجديدة التي استمرت أسبوعًا. كما خفض البنك المركزي الصيني بشكل غير متوقع سعر الفائدة الرئيس على القروض لمدة خمس سنوات يوم الثلاثاء، مما فتح المزيد من السيولة للأسواق المحلية.

وكانت أسعار النفط ارتفعت بشكل هامشي في إغلاق تداولات أمس الأول الاثنين، إذ عوضت علامات ضعف الطلب استمرار المخاوف بشأن الإمدادات الناجمة عن التوترات في الشرق الأوسط. وأشار جيوفاني ستونوفو، المحلل لدى بنك يو بي اس، إلى أن أسواق النفط شهدت أحجام تداول أقل من المعتاد بسبب عطلة يوم الرؤساء في الولايات المتحدة. كما استقرت العقود الآجلة لخام برنت في وقت أبكر من المعتاد بسبب العطلة.

وارتفع مؤشر الدولار، الذي يقيس العملة مقابل ستة نظراء، لمدة خمسة أسابيع متتالية وارتفع قليلاً يوم الاثنين. ويجعل ارتفاع العملة الأمريكية النفط المقوم بالدولار أقل جاذبية للمستثمرين من حائزي العملات الأخرى، مما يؤثر سلبا على الطلب.

وقال فؤاد رزاقزادة محلل السوق لدى سيتي إندكس: «كان النفط متقلبا للغاية في الأسابيع الأخيرة، ويرجع ذلك جزئيا إلى قوة الدولار». وقال «يعوض تأثير الدولار الإجراءات الداعمة مثل الوضع في الشرق الأوسط وتدخل أوبك المستمر والآمال في تحسن الظروف الاقتصادية في الصين في الأرباع المقبلة».

وتضخمت توترات الطلب يوم الجمعة عندما أشار صناع السياسة في مجلس الاحتياطي الاتحادي الأمريكي إلى الحاجة إلى «الصبر» بشأن توقعات خفض أسعار الفائدة. وتنتظر الأسواق أيضًا مؤشرات على اتجاه الطلب من الصين بعد عودتها من عطلة رأس السنة القمرية التي استمرت أسبوعًا.

وأعلنت شركة روسنفت، أكبر منتج للنفط في روسيا، يوم الاثنين عن قفزة بنسبة 47.2 بالمئة في صافي أرباح 2023 إلى

1.3 تريليون روبل (14.07 مليار دولار) وقالت إنها تعمل على بناء مركزها للقدرة على إنتاج الغاز في مواجهة القيود الخارجية على النفط.

وفرض الغرب عقوبات شاملة على صادرات الطاقة الروسية، سعيًا إلى حرمان الكرملين من عائدات النفط والغاز المهمة بعد أن أرسلت موسكو جيشها إلى أوكرانيا في فبراير 2022. وأدى التهديد الأمريكي بفرض عقوبات على الشركات المالية التي تتعامل مع روسيا إلى تثبيط التجارة التركية الروسية، على سبيل المثال، بما في ذلك إبطاء بعض المدفوعات مقابل النفط الروسي.
وقالت روسنفت إن إنتاجها من النفط الخام ومكثفات الغاز بلغ إجمالي 193.6 مليون طن في 2023، دون تقديم مقارنة مع 2022. وأضافت أن إجمالي إنتاج الهيدروكربونات العام الماضي بلغ 269.8 مليون طن، منها 92.7 مليار متر مكعب من الغاز.

وعلى مدار العام الماضي، شهدت العديد من شركات النفط والغاز الكبرى عمليات اندماج رفيعة المستوى مع دخول الصناعة عصر الاندماجات الضخمة. وتمر شركات النفط الكبرى في الولايات المتحدة بمرحلة انتقالية، حيث تقوم العديد من الشركات المعروفة بعمليات استحواذ كبيرة لتعزيز مكانتها في مستقبل النفط والغاز.

وفي أكتوبر، أعلنت كل من شيفرون وإكسون عن صفقة جديدة كبرى، وتبعتها شركتا أوكسيدنتال في ديسمبر، ودايموند باك في فبراير، مما يشير إلى أن هذا هو الاتجاه الجديد الذي سيسلكه النفط والغاز الأمريكي من الآن فصاعدًا. وفي أكتوبر، أعلنت شركة شيفرون أنها اشترت شركة هيس مقابل 53 مليار دولار من الأسهم.

وقد أتاح هذا لشركة شيفرون حصة تبلغ 30% في منطقة ستابروك في غيانا، مما أعطى الشركة قطعة من فطيرة تبلغ قيمتها 11 مليار برميل ومستقبلًا في إنتاج النفط «منخفض الكربون». ويوضح هذا الاندماج هدف شيفرون المتمثل في تنويع عملياتها، مما يسمح لها بالتوسع إلى مواقع جديدة في غيانا وداكوتا الشمالية - من خلال عمليات الصخر الزيتي في باكن. ورغم أنها أضافت 386 ألف برميل يوميا فقط إلى إنتاج شيفرون، إلا أنها توفر إمكانات كبيرة للإنتاج في المستقبل.

وفي الشهر نفسه، أعلنت شركة إكسون موبيل أنها اشترت شركة بايونير للموارد الطبيعية مقابل 59.5 مليار دولار في صفقة شاملة للأسهم. وهذا هو أكبر اندماج لشركة إكسون منذ استحواذها على موبيل. وعلى النقيض من شيفرون، عززت هذه الصفقة مكانة إكسون في مناطق العمليات القائمة، مما أدى إلى مضاعفة حجم إنتاجها في حوض بيرميان. وأضاف الاندماج 711 ألف برميل يوميا إلى محفظة إكسون.

وأظهرت عمليات الاندماج طموحات واضحة لدى الشركتين لمواصلة الاستثمار في عمليات النفط والغاز، طالما ظل الطلب العالمي على الخام مرتفعا. ويأتي ذلك بعد عدة عمليات اندماج أخرى في مجال النفط الصخري في أمريكا الشمالية العام الماضي، مع استيعاب عدد قليل من الشركات الكبيرة لعمليات أصغر لتعزيز إنتاجها في المنطقة.

وصرح بوب ماكنالي، رئيس مجموعة رابيدان للطاقة، بأن «هذه الصفقات الضخمة هي مجرد مقدمة لهذه الموجة الاستثمارية الكبيرة التي أتوقعها في السنوات المقبلة». وأضاف: «تشير هذه الصفقات إلى التحول من مرحلة الكساد

التي استمرت لعدة سنوات في النفط والتي بدأت في عام 2014 إلى مرحلة ازدهار متعددة السنوات يجب أن تستمر خلال هذا العقد».

وفي ديسمبر، حدث اندماج ضخم آخر عندما استحوذت شركة أوكسيدنتال بتروليوم على المنافس المحلي كراون روك مينيرالز في صفقة بقيمة 12 مليار دولار. ومن المتوقع أن يتم الانتهاء من الصفقة في الربع الأول من هذا العام.

وستقوم شركة أوكسيدنتال بتمويل الصفقة من خلال ديون بقيمة 9.1 مليار دولار وحوالي 1.7 مليار دولار من الأسهم العادية. ويمثل هذا تحولًا واضحًا في المنطقة حيث تعد شركة كراون روك واحدة من آخر الشركات الخاصة الكبرى المنتجة في حوض بيرميان، إلى جانب شركة إنديفور لموارد الطاقة.

وكان الإنتاج في حوض برميان يهيمن عليه صغار المنتجين ذات يوم، والذين نشروا تقنيات إنتاج جديدة للوصول إلى كميات هائلة من النفط في المناطق التي تجاهلتها العديد من شركات النفط الكبرى، مما جعل الولايات المتحدة أكبر منتج للنفط الخام في العالم. وقد شجع ذلك الشركات العامة الكبرى على إطلاق عملياتها في المنطقة، بالإضافة إلى عملياتها العالمية. ولم يكن هذا ممكنا إلا بعد بدء استخدام تكنولوجيا التكسير الهيدروليكي، مما أدى إلى تحرير النفط الذي كان محصورا في المنطقة في السابق.

وفي هذا الشهر، وفي إطار تعزيز التحول في المنطقة، أعلنت شركة دايموندباك للطاقة عن خطط لشراء شركة إنديفور في عملية اندماج بقيمة 26 مليار دولار. ومن المتوقع أن يعزز هذا قيمة دايموندباك إلى 50 مليار دولار. وكانت موجة الاندماجات الكبرى مدفوعة بارتفاع أسعار النفط على مدى العامين الماضيين، ونقص النفط الخام في أعقاب العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة وأوروبا على الطاقة الروسية، في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا.

وتتسابق شركات النفط في الولايات المتحدة لزيادة إنتاجها من النفط الخام لتلبية الطلب المتزايد على سلاسل التوريد البديلة. وتستخدم العديد من الشركات الأرباح الهائلة التي حققتها على مدار العامين الماضيين للاستثمار في عمليات الاندماج، مما يعزز مكانتها في إنتاج النفط الأمريكي. وسيؤدي ذلك إلى تقليل عدد الشركات العاملة في مناطق النفط الأمريكية وضمان عدد قليل من مراكز شركات النفط الكبرى في مستقبل الصناعة.

ستاندرد تشارترد: أساسيات سوق النفط في وضع أفضل والأسعار قرب أعلى مستوى في 3 أسابيع

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

ذكرت أحدث بيانات بنك ستاندرد تشارترد أن أساسيات النفط الخام في وضع أفضل مما تشير إليه أسعار النفط، بينما كشفت وكالة الطاقة الدولية أن مخزونات النفط العالمية انخفضت بنحو 60 مليون برميل في يناير مع انخفاض المخزونات البرية إلى أدنى مستوى لها منذ عام 2016.

وتوقع لـ«الاقتصادية» محللون نفطيون وصول العرض من خارج «أوبك» من الولايات المتحدة والبرازيل وغيانا وكندا إلى 1.6 مليون برميل يوميا هذا العام مقارنة بـ 2.4 مليون برميل يوميا في عام 2023.

وفي هذا الإطار، قال سيفين شيميل مدير شركة «في جي اندستري» الألمانية، إن أسواق النفط تضيق، ما قد يساعد في الحفاظ على الارتفاع المستمر في أسعار النفط، حيث كشفت وكالة الطاقة الدولية أن مخزونات النفط العالمية انخفضت بنحو 60 مليون برميل في يناير.

وأوضح أن مستوى إنتاج «أوبك» من النفط الخام جيد وملائم وفق مباحثات وتوافق المنتجين الأعضاء في تحالف «أوبك+» وهو من شأنه أن يبقي المخزونات ثابتة نظرا للتغيرات في العرض من خارج «أوبك»، والطلب على النفط، وإمدادات السوائل غير الخام في «أوبك».

بدوره، أوضح ماركوس كروج كبير محللي شركة «أيه كنترول» لأبحاث النفط والغاز، أن الطلب الآسيوي يظل هو محور الطلب العالمي وموضع تنافس المصدرين، مشيرا إلى أن مسوقي المنتجات النفطية يؤكدون أن الطلب في شمال شرق آسيا فاتر إلى حد ما، لكن المبيعات إلى جنوب شرق آسيا وجنوب آسيا تبدو جذابة للغاية.

وتوقع أن تؤدي إجراءات التحفيز الاقتصادي التي اتخذتها الصين إلى جانب زيادة الطلب على السفر إلى زيادة هوامش التكرير خاصة بالنسبة لوقود الطائرات والديزل، كما من المفترض أن يدعم الطلب على التدفئة في الشتاء وموسم الصيانة في الربيع الهوامش في الربع الأول.

وفيما يخص الأسعار، تراجعت أسعار النفط هامشيا خلال تعاملات يوم الثلاثاء، وسط مخاوف من نقص الإمدادات وزيادة الطلب.

وحامت أسعار الخام قرب أعلى مستوياتها في ثلاثة أسابيع، بفعل تصاعد التوترات في الشرق الأوسط وانتعاش الطلب

الصيني.

وتراجعت أسعار العقود الآجلة لخام برنت القياسي -تسليم أبريل- بنسبة 0.12 %، لتصل إلى 83.46 دولار للبرميل.

في الوقت نفسه، ارتفعت أسعار العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي -تسليم مارس- بنسبة 0.34 % إلى 79.46 دولار للبرميل، في حين انخفضت أسعار عقد تسليم أبريل بنسبة 0.20 % إلى 78.31 دولار.

269.8 مليون طن إنتاج «روسنفت» الروسية من الهيدروكربونات في 2023

الاقتصادية

أعلنت شركة النفط والغاز الروسية الكبرى «روسنفت» إنتاج 269.8 مليون طن من الهيدروكربونات في 2023، حيث بلغ إنتاج الهيدروكربونات السائلة 193.6مليون طن.

وقالت روسنفت: إن إجمالي إنتاج الغاز، باستثناء الغاز المخصص لاحتياجات العمليات، بلغ 92.7 مليار متر مكعب في الفترة المشمولة بالتقرير، بحسب ما ذكرته وكالة «تاس» الروسية للأنباء.

وفي 2022، زادت شركة النفط الروسية الكبرى من إنتاج الهيدروكربونات بنسبة 2.3 % ليصل إلى 5.1 مليون برميل نفط مكافئ يوميا، في حين بلغ إنتاج الغاز 74.4 مليار متر مكعب.

وأضافت الشركة أنه تم اكتشاف مستودعين و133 من تجمعات النفط والغاز في 2023.

«التعاون الخليجي» يشيد بدور «أوبك» في دعم أسواق النفط العالمية

الشرق الأوسط

أشاد جاسم البديوي أمين عام مجلس التعاون الخليجي، الثلاثاء، بالدور الذي تلعبه منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) في دعم سوق النفط العالمية.

وقالت «أوبك» على منصة «لينكد إن» إن ذلك جاء خلال استقبال البديوي لهيثم الغيص أمين عام المنظمة في الرياض، حيث بحثا سبل تعزيز التعاون بين الجانبين.
وأضافت المنظمة أن الاجتماع ناقش التحول في قطاع الطاقة وأهمية أمن الطاقة والحاجة لاستثمارات مستمرة.

وتتبنى «أوبك» ومجموعة «أوبك بلس» الأوسع نطاقاً سلسلة من تخفيضات الإنتاج منذ أواخر 2022 لدعم السوق. ودخل خفض جديد، للربع الأول من العام الحالي، حيز التنفيذ، الشهر الماضي.

كانت دراسة لمجلس الاحتياطي الفيدرالي «البنك المركزي» الأميركي، قد توصلت إلى أن قرارات وأبحاث منظمة البلدان المصدرة للنفط «أوبك» تؤدي إلى استقرار أسواق النفط؛ لما لديها من مصداقية.

وخلصت الدراسة، التي نُشرت على الموقع الرسمي للبنك، الأحد الماضي، إلى أن «بيانات أوبك تقلل تقلبات أسعار النفط وتدفع المشاركين في السوق إلى إعادة توازن مراكزهم». أضافت الدراسة أن «المشاركين في السوق يقيّمون بيانات وتعليقات أوبك على أنها توفر إشارة مهمة لسوق النفط الخام».

واستخدمت الدراسة محتوى اتصالات منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك»، واختبرت ما إذا كانت توفر معلومات لسوق النفط الخام.

وتمسكت منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك»، يوم الثلاثاء الماضي، بتوقعاتها لنمو قوي نسبياً للطلب العالمي على النفط في 2024 و2025، ورفعت توقعاتها للنمو الاقتصادي للعامين، وأشارت إلى أن هناك احتمالات لمزيد من الارتفاع.

وقالت «أوبك»، في تقرير شهري، إن الطلب العالمي على النفط سيرتفع 2.25 مليون برميل يومياً في 2024، و1.85 مليون برميل يومياً في 2025. ولم تتغير التوقعات لكلا العامين عن التوقعات الصادرة في تقرير الشهر الماضي.

تكرير النفط في روسيا يتراجع 7% منذ بداية 2024

الشرق الأوسط

قال وزير الطاقة الروسي نيكولاي شولغينوف، الثلاثاء، إن تكرير النفط في البلاد انخفض بنحو 7 في المائة منذ بداية العام.
وذكر أن الوزارة تركز على توقعاتها الحالية لتكرير النفط لعام 2024 بإجمالي 275 مليون طن.
وأضاف الوزير أن روسيا يجب أن تأخذ في الحسبان توصيات منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) بشأن الإنتاج، وستحدد حجم صادراتها بناء على الالتزامات.

وكان مسؤول روسي كشف آخر الشهر الماضي، عن أن بلاده خفضت صادرات النفط والوقود 500 ألف برميل يومياً.

ووفق نائب رئيس الوزراء الروسي، ألكسندر نوفاك، فإن موسكو خفضت الصادرات طوعاً خلال شهر يناير (كانون الثاني)، موضحاً في الوقت نفسه أن سوق النفط «متوازنة».

وتراجعت أعمال معالجة النفط في روسيا، بشكل متزايد، مدفوعة بخسارة في الإنتاج من مصفاة «نورسي» التابعة لشركة «لوك أويل»، وفقاً لوكالة «رويترز» نقلا عن مصدر مطلع على بيانات الصناعة.

وعادةً ما ترتفع معدلات معالجة الخام في روسيا في فصل الشتاء بفضل ارتفاع الاستهلاك الموسمي للديزل وزيت الوقود.
مع ذلك، خفّضت الأضرار التي لحقت بوحدة التكسير التحفيزي في منشأة «نورسي» إنتاج البنزين، ما حدّ من المتوسط العام. كما أبلغت «لوك أويل» عن الحادث في 12 يناير.

في الأثناء، نقلت وكالة «رويترز»، عن مصدرين بقطاع النفط، قولهما إن مصفاة «إيلسكي» الروسية لتكرير النفط استأنفت العمل في أكبر وحداتها يوم الأحد الماضي، بعد توقف العمل بها لمدة تسعة أيام عقب اندلاع حريق.

وأضاف أحد المصدرين أن المصفاة تعمل بكامل طاقتها البالغة 132 ألف برميل يوميا.

واندلع الحريق في مصفاة النفط الواقعة في منطقة كراسنودار بجنوب روسيا يوم التاسع من فبراير (شباط) وتمكنت فرق الإنقاذ من إخماده خلال ساعتين تقريبا.

ومصفاة إيلسكي واحدة من أهم منشآت إنتاج الوقود في جنوب روسيا، ولديها القدرة على تكرير 6.6 مليون طن متري من النفط الخام سنويا، أي ما يعادل 132 ألف برميل يوميا.

«دراغون أويل» الإماراتية تتفق على تسويق النفط المصري تجارياً

الشرق الأوسط

وقّعت مصر عدة اتفاقيات ومذكرات تفاهم، خلال فعاليات اليوم الثاني من مؤتمر ومعرض مصر الدولي للطاقة «إيجبس 2024»، كان أبرزها: اتفاقية تسويق تجاري بين هيئة البترول المصرية، وشركة «دراغون أويل» الإماراتية.

تستهدف الاتفاقية، التي تم توقيعها، الثلاثاء، «التسويق التجاري لكميات من إنتاج حقل (شمال صفا) و(الوصل) بخليج السويس، وذلك لتصدير حصتيهما من الزيت الخام الإضافي المنتج من الحقلين، والذي يمثل أحد مكونات خليط خليج السويس في السوق العالمية معاً لأول مرة».

وأوضح بيان صحافي صادر عن وزارة البترول المصرية، حصلت «الشرق الأوسط» على نسخة منه، أن الاتفاقية «تأتي بعد بدء الإنتاج بنجاح من الحقلين، بمتوسط إنتاج إضافي من المتوقع أن يصل إلى 10 آلاف برميل يومياً خلال الفترة المقبلة... كما يأتي في إطار حرص قطاع البترول على تشجيع الشركاء الأجانب لزيادة الاستثمارات، ورفع معدلات الإنتاج، والتعاون من أجل مواجهة التحديات والمتغيرات العالمية الراهنة».

وقال علي الجروان، الرئيس التنفيذي لشركة «دراغون أويل»، إن الشركة تعتزم استثمار 500 مليون دولار في مصر خلال العام الحالي، لحفر آبار جديدة، والحفاظ على معدل الإنتاج بواقع 61 ألف برميل نفط يومياً.

شركة لتموين السفن بالوقود الأخضر

منحت مصر «تصريحاً مؤقتاً» لشركة «أو سي آي هاي فيولز» لتموين السفن بالوقود الأخضر، بالموانئ المصرية، وذلك بعد أن أبدت الشركة رغبتها في الحصول على الترخيص، بعد نجاح تجربة أول عملية تموين بوقود الميثانول الأخضر بميناء شرق بورسعيد في أغسطس (آب) الماضي.

وشهد وزير البترول المصري طارق الملا، قيام اللجنة المشكلة برئاسة وزارة البترول والثروة المعدنية وعضوية كل من: وزارة النقل - والهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس - وهيئة قناة السويس، بمنح الترخيص، على هامش فعاليات «إيجبس».

كما وقّعت شركة «التعاون للبترول» اتفاقاً مع شركة «جي إيه سي» لوقود السفن، للتعاون في مجال الوقود البحري ودعم تسويق الأنشطة في القطاع.

وعن وقود الطائرات، وقّعت الهيئة المصرية العامة للبترول، مذكرة تفاهم مع شركة «توتال إنرجيز»، الفرنسية، نيابة عن «أدنوك للتسويق»، بشأن دعم تقييم الجدوى الفنية والاقتصادية لإدارة وتوزيع الوقود في قطاعي تموين الطائرات

والمحطات.

تضمنت المذكرة، اعتماد المعامل الحالية من جهة معترف بها دولياً والتفتيش الدوري على مستودعات الطيران ومحطات تموين الطائرات، وتقديم الدعم المطلوب لتحسين التقييم وملاحظات تفتيش شركات الطيران (IATA)، وتدريب العاملين في قطاع الطيران على أحدث معايير الجودة، بالإضافة إلى نقل المعرفة والدعم الفني ودعم القدرات المتعلقة بتحول الطاقة والاستدامة، وكذلك تقييم مشروعات أو فرص تطويرية أخرى في قطاع الطيران والتوسع في المحطات.

«لوك أويل» وتنمية غرب «عش الملاحة»

وقّعت الهيئة المصرية العامة للبترول وشركة «لوك أويل» الروسية، اتفاقية للبحث عن النفط والزيت الخام، واستغلاله بمنطقة تنمية غرب عش الملاحة بالصحراء الشرقية، على أن «تلتزم الشركة بضخ مزيد من الاستثمارات لحفر 3 آبار تنموية، وتطوير مسار بئرين»، والذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج.

في الأثناء، شهد الوزير توقيع مذكرة تفاهم لإجراء دراسة عن استغلال الطاقة الحرارية الأرضية لتوليد الطاقة الكهربائية بين شركة «جنوب الوادي المصرية القابضة للبترول» وشركة «شلمبرجير» الأميركية.

واتفق الطرفان على دراسة الجدوى التقنية والاقتصادية للتعاون فيما يتعلق بإنشاء محطات الطاقة الحرارية الأرضية، وتقديم الخدمات ذات الصلة.

دول أوروبية وأفريقية تعوّل على «أنبوب غاز» بين المغرب ونيجيريا

الشرق الأوسط

توقّع خبراء دوليون ومحللون اقتصاديون مغاربة أن يكون لمشروع أنبوب الغاز بين المغرب ونيجيريا تأثير إيجابي في اقتصادات كل من المغرب ودول غرب أفريقيا. وأشاروا إلى أنه قد يتسبب في الوقت نفسه في عدد من المشكلات البيئية.

وقال خبراء، وفق «وكالة أنباء العالم العربي»، إن المشروع تواجهه تحديات وأخطار سياسية عدة، ووصفوه بالمشروع «الهيكلي والبنيوي»؛ لتحقيقه أمن الطاقة في المغرب وغرب أفريقيا.

يعد مشروع أنبوب الغاز بين المغرب ونيجيريا أطول أنبوب غاز بحري في العالم، حيث يصل طوله إلى أكثر من 5600 كيلومتر. ويتوقع أن تبلغ طاقته الاستيعابية ما بين 30 و40 مليار متر مكعب سنوياً، بمعدل 3 مليارات قدم مكعبة من الغاز يومياً. وتقدر التكلفة الاستثمارية المتوقعة بنحو 25 مليار دولار.

وقال عبد الصمد ملاوي، أستاذ جامعي وخبير دولي في تكنولوجيا الطاقات المتجددة، إن مشروع أنبوب الغاز بين المغرب ونيجيريا الذي يصل إلى أوروبا، له تأثير كبير وإيجابي في اقتصادات سواء المغرب أو غرب أفريقيا وكذلك دول الاتحاد الأوروبي، موضحاً أنه سيسهم في زيادة احتياطي المغرب من الغاز الذي يعدّ ركيزة مهمة في الاقتصاد الوطني وتوليد الكهرباء، كما سيوفر احتياطات كبيرة، من شأنها تعزيز أمن الطاقة بالمغرب في السنوات التي تلي بداية تنفيذ هذا المشروع.

وأوضح ملاوي، وفق «وكالة أنباء العالم العربي»: «ستكون لهذا المشروع تبعات مهمة فيما يتعلق بخلق فرص عمل للأفراد والشركات والكوادر في هذا المشروع الضخم، سواء على الصعيد الوطني أو صعيد الدول الأفريقية والأوروبية التي تستفيد من هذا الخط».

وقال إن المشروع سيسهم في زيادة النمو الاقتصادي، وتعزيز مجموعة من الشراكات الجديدة التي تعتمد على هذه الصناعة أو الصناعات الموازية للغاز، حيث سيسهم في زيادة النمو الاقتصادي للمغرب من حيث توفير مصادر جديدة للطاقة.

وأشار إلى أن تأثير المشروع في باقي دول الاتحاد الأوروبي سيكون إيجابياً لأسباب عدة، من بينها أنه سيسهم في تقليل اعتماد أوروبا على الغاز الذي يأتي من مصادر مضطربة، مثل الغاز الروسي الذي تأثر تدفقه؛ نتيجة الحرب الأخيرة بين روسيا وأوكرانيا.

* تحديات تواجه المشروع

وأكد ملاوي أن هذا المشروع تواجهه مجموعة من التحديات والصعوبات، خصوصاً في فترة دراسة الجدوى وإمكانية الإنشاء؛ من بينها التكلفة العالية، حيث تقدر تكلفته ما بين 20 و25 مليار دولار، وهناك كذلك تحديات وأخطار سياسية على اعتبار أنه يمر من مجموعة من الدول غير المستقرة سياسياً، وبها عدد من الأزمات والثورات.

ويبدأ مشروع الغاز المغربي - النيجيري من جزيرة براس في نيجيريا إلى بنين، وتوغو، وغانا، وكوت ديفوار، وليبيريا، وسيراليون، وغينيا، وغينيا بيساو، وغامبيا، والسنغال، وموريتانيا، ثم إلى المغرب، أي أن الخط يمرّ عبر 11 دولة بين نيجيريا والمغرب.

وقال ملاوي: «قد يتسبب هذا المشروع في عدد من المشكلات البيئية؛ وذلك بسبب عبوره من مناطق حساسة بيئياً، على اعتبار أنه سيمرّ من خلال شواطئ المحيط الأطلسي، وهناك اتفاقات دولية في هذا الباب لحماية الموارد البيئية والأحياء المائية، التي قد يتسبب هذا الأنبوب في خلق مشكلات بها».

وفيما يخص استهلاك وإنتاج المغرب من الغاز، ذكر ملاوي أنه وفق بيانات «المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب»، فقد بلغ استهلاك المغرب من الغاز الطبيعي إلى حدود نهاية 2022 نحو مليار متر مكعب من هذه المادة.

وقال ملاوي: «إن المغرب يحصل على هذه الكمية من الغاز الطبيعي من السوق الدولية من خلال مجموعة من الشراكات مع كل من الدول الشريكة؛ منها إسبانيا والبرتغال وأميركا، إلى جانب بعض دول الخليج العربي».

* مشروع هيكلي وبنيوي

من جانبه، وصف الخبير الاقتصادي محمد جدري مشروع خط أنبوب الغاز بين المغرب ونيجيريا، بـ«الهيكلي والبنيوي»؛ لتحقيق أمن الطاقة في غرب أفريقيا. وقال: «المشروع يجيب عن 4 نقاط أساسية، أولاها أنه يستجيب للاحتياجات الأساسية لنيجيريا التي تبحث عن أسواق جديدة لمخزوناتها الضخمة من الغاز».

وتابع: «النقطة الثانية أنه يستجيب للاحتياجات الأوروبية التي تبحث عن بديل للغاز الروسي... وكذلك احتياجات 15 دولة من دول غرب أفريقيا، التي تعد من أكثر دول العالم احتياجاً للكهرباء، وبالتالي فهذا المشروع سيمكنها من تعميم الكهرباء على جميع مدنها، ما من شأنه تعزيز بنيتها التحتية، وجلب المستثمرين الأجانب».

ويضيف جدري: «النقطة الرابعة هي أن المشروع يستجيب لاحتياجات المغرب، التي تتمثل في الحصول على مزيد من مصادر الطاقة».

وأشار إلى أن المشروع قد يحتاج إلى تمويل يفوق الـ25 مليار دولار، وقال: «المملكة المغربية ودولة نيجيريا قادرتان على تعبئة مجموعة من الموارد المالية سواء من البنك الأفريقي للتنمية، أو من الإمكانات المالية لنيجيريا والمغرب، وأيضاً من مجموعة من الدول الصديقة وبعض المانحين، منهم الاتحاد الأوروبي ودول أخرى».

ووقّع المغرب ونيجيريا في ديسمبر (كانون الأول) 2021 اتفاقية تمويل مشروع أنبوب الغاز بين البلدين، التي وافق عليها

البنك الإسلامي للتنمية، وقدمت منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) تمويلاً مهماً لدراسة جدوى المشروع عام 2022.

يشار إلى أن وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة المغربية، ومؤسسة التمويل الدولية، سبق أن وقّعتا يوم 12 يونيو (حزيران) 2023، اتفاقية من أجل تطوير خريطة طريق الغاز الطبيعي بالمملكة المغربية، وتنظيم شراكة تاريخية بين القطاعين العام والخاص؛ لتطوير بنية تحتية مستدامة للغاز بالمغرب، وذلك ضمن خطة الدولة نحو انتقالها في مجال الطاقة، بهدف الوصول إلى 52 في المائة من قدرة البلاد الإنتاجية للكهرباء من الطاقات المتجددة بحلول عام 2030.

وجاء بالموقع الإلكتروني الرسمي لوزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، أن المغرب تمكّن خلال عام 2022 من تحسين تدبير البنى التحتية الجهوية، بتفعيل التدفق العكسي عبر خط أنابيب الغاز المغاربي - الأوروبي وولوج البلاد، ولأول مرة، إلى السوق الدولية للغاز الطبيعي المسال، وتتمثل المرحلة الثانية من هذه الاستراتيجية في تعزيز البنية التحتية المحلية للغاز بهدف ضمان تأمين إمدادات الغاز، وربط مصادر الدخول بمناطق الاستهلاك.

كيف حافظ «أوبك+» على استقرار النفط وسط اضطراب الأسواق؟

غالب درويش
اندبندنت

في أسواق الطاقة تحدث تحولات بسبب ما يجري في العالم من اضطرابات سياسية وعسكرية، وبالنظر إلى الدور التاريخي التي قامت وتقوم به منظمة «أوبك»، فإن ما مر عليها من ضغوط متعددة من اتجاهات متفرقة، يجدر بنا أن نقف في تحليل حول ما تمثله المنظمة في دور استقرار النفط والأسواق.

هناك عديد النتائج نجمت عن الاضطرابات في السوق منذ 2022، من اضطراب البحر الأحمر وما يحدث في طرق التجارة العالمية وارتفاع التضخم العالمي، وأخيراً الحرب في غزة، وكل تلك العوامل أججت المخاوف في شأن الإمدادات بسوق النفط، لكن في وجه كل ذلك بقيت «أوبك» ضامناً رئيساً في السوق واستقراره، ولعل التقرير الصادر حديثاً من باحثين، يشير إلى أن إعلانات المنظمة قد تسهم في تخفيف التقلبات، بل إن قراراتها دفعت المتداولين في السوق إلى إعادة موازنة مراكزهم.

وتشير الدراسة التي جاءت تحت عنوان «الأسباب وراء الكلمات: روايات أوبك وسوق النفط»، إلى أن المتعاملين في السوق يعتبرون بيانات «أوبك» مصدراً مهماً للمعلومات في سوق النفط الخام.

وتقدم هذه الدراسة دليلاً على أن بيانات «أوبك» تلعب دوراً مهماً بالتأثير في سوق النفط الخام، من خلال الحد من التقلبات وتوجيه قرارات المشاركين في السوق.

وحللت الدراسة، تأثير بيانات المنظمة في سوق النفط الخام، وبحثت في مدى تأثيرها، ولتحقيق ذلك، طور «الفيدرالي» منهجية إحصائية تقيس قوة تقارير «أوبك» العلنية وتختبر مدى صدقيتها لدى المشاركين في السوق.

وأفادت الدراسة «باستخدام النماذج الهيكلية، قمنا بتحليل بيانات 'أوبك' وتمكنا من تحديد مواضيع مرتبطة بالعوامل الأساس التي تؤثر في سوق النفط، مثل الطلب والعرض والمضاربة».

وباعتبارها الكيان الرائد في أسواق النفط، تشارك منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك» المعلومات بانتظام من خلال إصدار البيانات، ويتمثل هدف المنظمة في «تنسيق وتوحيد سياسات البترول لدول الأعضاء وضمان استقرار أسواق النفط، ويمكن أن يكون لسوق النفط الخام الذي يعمل بشكل جيد آثار إيجابية في الاقتصاد العالمي والتضخم».

وشددت الدراسة على أن النفط الخام له أهمية بالغة على كل من الاقتصاد الحقيقي والأسواق المالية، وإضافة إلى المواضيع الواضحة في تقارير «أوبك» مثل «الأسعار» و«نقص النفط» و«النمو الاقتصادي»، توجد مواضيع تتعلق بـ«تغير

المناخ» و»سياسات الطاقة».

الأخطار المرتبطة بالمناخ

وقالت الدراسة «هذا ليس مفاجئاً، لأن تغير المناخ والأخطار المرتبطة بالمناخ لها آثار مباشرة (أي سياسات جديدة للحد من انبعاثات الوقود الأحفوري) وغير مباشرة (أي تقنيات جديدة) على الدول المنتجة للنفط»، إضافة إلى أن «دراسة تأثير الأخطار المرتبطة بالمناخ، بالتالي تأثيرها في سوق النفط الخام، يعد أمراً بالغ الأهمية لصناع القرار والمشاركين في السوق والجمهور بشكل عام».

وقال «الفيدرالي» إن «نتائجنا تظهر أن تغير المناخ موضوع مهم في بيانات منظمة أوبك».

تعديل سياسة الإنتاج

في هذا الصدد أكد وزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان أن تحالف «أوبك+» مستعد لتعديل سياسة إنتاج النفط في أي وقت، مشيراً إلى أن بيانات المنظمة دقيقة دائماً في شأن الإنتاج.

كلمة وزير الطاقة جاءت خلال مشاركته في افتتاح فعاليات المؤتمر الدولي لتكنولوجيا البترول 2024 في مدينة الظهران، إذ قال إن السعودية تحترم قرارات منظمة الدول المصدرة للنفط، وعلى الدول المنتجة للنفط الالتزام بالإنتاج اليومي المحدد، مضيفاً أن «مهمتنا في 'أوبك' أن نكون منتبهين لأي تحركات في السوق، ونحن مستعدون للزيادة أو النقصان في أي وقت مهما كانت مقتضيات السوق».

وأكد وزير الطاقة السعودي أن الرياض حريصة على أن تكون إمدادات الطاقة العالمية آمنة ومستقرة، مجدداً أيضاً القول إن «المحافظة على استقرار الإمدادات ليست مسؤولية السعودية وحدها، بل هي مسؤولية 'أوبك' وكل الدول الأخرى المنتجة للنفط».

دور مؤثر ومحوري

من جهته أفاد المحلل النفطي الكويتي كامل الحرمي بأن تقرير «الفيدرالي» الأميركي يظهر الدور المؤثر لمنظمة «أوبك» في تحقيق الاستقرار للأسواق العالمية، مضيفاً أن التقرير توصل إلى أن المتعاملين في السوق النفطية، يعدون بيانات المنظمة مصدراً مهماً للمعلومات في أسواق الخام، وعاملاً مؤثراً مهماً في تحقيق التوازن والتخفيف من التقلبات السعرية، والتحديات التي تواجه السوق النفطية.

وأضاف الحرمي أن «أوبك» لعبت دوراً محورياً في الأعوام الثلاثة الماضية، وضحت بحصتها السوقية من أجل استقرار الأسعار التي ليست ضمن النطاق السعري المستهدف من المنظمة، التي لولا وجودها لرأينا تذبذبات كبيرة في الأسعار بشكل مستمر.

دفة القيادة في أسواق النفط

من جهته قال المحلل النفطي السعودي فهد بن جمعة إن منظمة «أوبك» ما زالت تمتلك الأدوات التي تمكنها من الحفاظ على دفة القيادة في أسواق النفط والتأثير فيها، مما يمكنها من التعامل مع مختلف التحديات وإرشاد السوق، وهي مستعدة دائماً لاستخدام هذه الأدوات لدعم استقرار السوق لصالح المشاركين في السوق والصناعة.

وأضاف أن المنظمة مع حلفائها تعمل حالياً على تحقيق التوازن العرض والطلب في نطاق طاقتها الفائضة ولا تحدد الأسعار، مضيفاً أن «أوبك» حققت نجاحاً كبيراً في موازنة أسواق النفط، من خلال تعديل مستويات الإنتاج بشكل استراتيجي، وهو سر النجاح وقوة التماسك بين «أوبك+» في حال نمو الطلب ونقص المعروض أو في حال زيادة المعروض وتراجع الطلب، وبهذا أسهم تعامل التحالف مع أسس السوق والمتغيرات المستجدة، بخفض إنتاجها في تعزيز الثقة في أسواق الخام والحد من الاضطرابات التي تشهدها الأسواق في الوقت الراهن.

عودة الإنتاج الأميركي

من جهته قال الرئيس التنفيذي لمركز «كوروم للدراسات الاستراتيجية» في لندن طارق الرفاعي، إن صدور الدراسة الحديثة الصادرة عن مجلس الاحتياط الفيدرالي الأميركي حول قرارات منظمة «أوبك»، وتأثيرها في الأسواق يهدف إلى تخفيف التقلبات بالأسواق العالمية للخام، مشيراً إلى أن هدفاً من أهداف المنظمة هو استقرار الأسعار، لافتاً إلى أنه كلما تغذت السوق العالمية بمعلومات أكثر وتوضيحات مستمرة كانت أكثر استقراراً. وأضاف الرفاعي أن المشكلة التي تواجهها منظمة «أوبك» منذ العام الماضي هو عودة الإنتاج الأميركي للمرتبة الأولى، إذ إن إنتاج النفطي اليومي للولايات المتحدة وصل إلى رقم قياسي، وأصبح أكثر من إجمالي إنتاج السعودية والإمارات وقطر.

تحول مهم

وقال نائب رئيس إدارة البحوث في «كامكو إنفست» رائد دياب إن التقرير الصادر عن «الفيدرالي» الأميركي، يعكس قدرة «أوبك» على تحقيق الاستقرار مما يعد تحولاً مهماً، يؤكد صدقية التقارير الصادرة عن المنظمة، ومدى أهمية البيانات التي من شأنها إعطاء إشارات واضحة حول العرض والطلب، وتداعياتهما على أسواق النفط وعلى المساهمين في السوق.

وأضاف دياب، «لطالما كانت تقارير أوبك ذات صدقية مع توفيرها المعلومات الكافية عن سوق النفط، وتساعد في اتخاذ القرارات المناسبة لتوحيد السياسات النفطية من دول المنظمة، وهذا ما رأيناه منذ أواخر عام 2022 والتخفيضات المتخذة للحفاظ على استقرار أسعار النفط وتوازن السوق، والحد من التقلبات أيضاً كان ملزماً على المنظمة النظر إلى حركة الأسعار القوية والحادة التي شهدتها الأسواق في عام الجائحة، إذ كانت الخطوات المتخذة من المنظمة وبعض الدول من خارج المنظمة ذات أهمية كبيرة وأعادت الاستقرار للأسواق».

وأوضح دياب أن وجود الاتفاق بين الدول في «أوبك» على المحافظة على استقرار السوق، أعطى صدقية أكبر بأن الهدف من القرارات المتخذة هو التقليل من المضاربات، والعودة للعوامل الأساس، أي العرض والطلب.

روسيا تفي بتعهدها لـ«أوبك+» بتخفيض صادرات النفط في يناير

اقتصاد الشرق

أوفت روسيا بهدف تخفيض صادرات النفط الخام في يناير، امتثالاً لتعهدها لحلفائها في «أوبك+»، وفقاً لبيانات من وزارة الطاقة الروسية.

بلغت الصادرات الروسية اليومية من النفط الخام في الشهر الماضي مستويات أقل بمقدار 42 ألف طن مقارنة بمتوسط مايو ويونيو، وفقاً لأشخاص مطلعين على البيانات.

يعادل ذلك نحو 307 آلاف برميل يومياً، بناءً على معدل التحويل المعتاد البالغ 7.33 برميل لكل طن للنفط الروسي.

تخفض منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفاؤها إمداداتهم منذ عدة أشهر من أجل منع تراكم الفائض. عمّق التحالف هذه التخفيضات بمقدار 900 ألف برميل إضافية يومياً في الربع الأول، بعد أن سجل المنتجون المنافسون، مثل الولايات المتحدة، نمواً سريعاً في الإنتاج.

تعهدات روسيا

بينما اتفق معظم أعضاء التحالف على خفض الإنتاج، تعهدت روسيا بخفض صادراتها النفطية اليومية بمقدار 500 ألف برميل، منها 300 ألف برميل تتعلق بشحنات الخام والبقية من المنتجات النفطية.

في الشهر الماضي، بلغ متوسط شحنات النفط الخام الروسية في الخارج، سواء المنقولة بحراً أو عبر خطوط الأنابيب، 626 ألف طن يومياً، أو نحو 4.59 مليون برميل يومياً، حسبما قال المطلعون الذين تحدثوا بشرط عدم الكشف عن هوياتهم لأن البيانات غير معلنة.

امتنعت وزارة الطاقة الروسية عن التعليق على مستويات صادرات النفط لشهر يناير. وذكرت وكالة «تاس» اليوم الثلاثاء، نقلاً عن نائب رئيس الوزراء ألكسندر نوفاك أن البلاد تخطط للوفاء بتعهدها في إطار «أوبك+» بالكامل الشهر الجاري.

قدرت «بلومبرغ» في وقت سابق صادرات روسيا المنقولة بحراً في الأسابيع الأربعة حتى 28 يناير عند 3.09 مليون برميل يومياً، أي أقل بنحو 500 ألف برميل يومياً من مستوى مايو ويونيو.

شحنات الوقود المكرر

تقدير مدى امتثال روسيا لهدفها فيما يتعلق بشحنات الوقود المكرر يعد أكثر صعوبة. ففي الشهر الماضي، انخفضت تدفقات المنتجات النفطية في البلاد بمقدار 9500 طن يومياً مقارنة بخط الأساس من مايو إلى يونيو، لتصل إلى نحو

324 ألف طن يومياً، وفقاً لما ذكره الأشخاص المطلعون.

مع ذلك، تعكس البيانات سلة من المنتجات النفطية المختلفة، لكل منها نسبة تحويل مختلفة من الطن إلى البرميل، مما يجعل من الصعب تحديد الحجم الدقيق.

في حين تظهر البيانات الروسية أن تخفيضات صادرات النفط الخام تم تنفيذها بالكامل، فإن دولاً أخرى بما في ذلك العراق وكازاخستان لم تحقق أهدافها، وفقاً للأرقام التي جمعتها أمانة «أوبك» في فيينا. وقد تعهد كلا البلدين بالامتثال الكامل في الأشهر المقبلة.

قال التحالف إن مستقبل تخفيضات «أوبك+» بعد الربع الأول سيعتمد على وضع السوق. يتوقع مراقبو النفط أن يمدّد التحالف القيود بشكل ما في الربع الثاني، مما يقلص فائض المعروض بشكل أكبر.

بالإضافة إلى تخفيضات الصادرات، تعهدت روسيا بخفض إنتاجها من النفط الخام بمقدار 500 ألف برميل يومياً حتى نهاية هذا العام. تظهر بيانات وزارة الطاقة أن إنتاج يناير كان أقل بنحو 490 ألف برميل عن خط الأساس في فبراير 2023.

مشروعات الهيدروجين في الشرق الأوسط.. متى تبدأ التصدير؟

رجب عز الدين
الطاقة

استحوذت مشروعات الهيدروجين في الشرق الأوسط على اهتمام عالي متزايد خلال السنوات الأخيرة، لوقوعها في دول نفطية ذات قدرات مالية عالية تمكّنها من دفع مخططات تنفيذها للأمام سريعًا.

ورغم موجة الإعلانات الكبرى منذ عام 2020 لمشروعات الهيدروجين الطموحة من قبل الخليج فإن التقدم المحرز في هذه الخطط ما يزال بطيئًا ولا يلائم أهداف 2030، بحسب تحليل حديث اطلعت عليه وحدة أبحاث الطاقة.

وتركز أغلب مشروعات الهيدروجين في الشرق الأوسط على الإنتاج بغرض التصدير، وسط منافسة عالية لاقتناص الحصص في تجارة الهيدروجين الناشئة المترقب انطلاقها بقوة بحلول 2030.

وتتطلع الدول المتنافسة على مشروعات الهيدروجين في الشرق الأوسط إلى أن تكون جاهزة للتصدير بحلول عام 2030، إذ يستهدف الاتحاد الأوروبي شراء 10 ملايين طن من الهيدروجين الأخضر سنويًا بحلول التاريخ نفسه، ما قد يمثل دفعة قوية لأصحاب المشروعات تحت التطوير والبناء حاليًا، لتسريع خططهم للاستفادة من هذه الفرصة.

تحديات مشروعات الهيدروجين في الشرق الأوسط
ما زال من الصعب تحديد القيمة الدقيقة للدعم الحكومي الذي ستحصل عليه مشروعات الهيدروجين في الشرق الأوسط، وهي إحدى الصعوبات الرئيسة التي قد تعوق هذه المشروعات عن تحقيق أهدافها بسرعة.

واتخذت دول المنطقة نهجًا أكثر دقة في دعم مشروعات الهيدروجين يختلف عن أساليب الدعم المباشر لكل كيلوغرام منتج من الهيدروجين المفضل لدى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، إذ تبنت أنظمة ضريبية منخفضة للغاية أو منح حقوق تطوير الأراضي إلى الشركات.

وتتميز مشروعات الهيدروجين في الشرق الأوسط، بأن أغلب الشركات الكبرى المُعلنة لها أو التي أنفقت عليها حتى الآن، مملوكة للدولة بصورة كاملة أو جزئية، ما يجعل أهدافها متناغمة مع الأهداف الوطنية المعلنة.

ورغم ذلك، فإن مشروعات التصدير كبيرة الحجم قد تستغرق وقتًا أطول لتطويرها ما بين 6 و10 سنوات، ما يستلزم تسريع خططها التنفيذية حتى تتمكن من اللحاق بفرصة التصدير للاتحاد الأوروبي بحلول عام 2030.

استنادًا إلى هذه المخاوف الزمنية، يلقي التقرير الضوء على حالة مشروعات الهيدروجين في الشرق الأوسط ومدى جاهزيتها للحاق بفرصة التصدير لعام 2030، خاصة في 4 دول خليجية رئيسة هي: عمان والسعودية والإمارات وقطر، مع تصنيف مصر ضمن مشروعات شمال أفريقيا، في تحليل آخر نشرته وحدة أبحاث الطاقة.

مشروعات الهيدروجين في عمان

تعتمد سلطنة عمان، أحد رواد مشروعات الهيدروجين في الشرق الأوسط، وسائل دعم متنوعة للمشروعات، أبرزها تخصيص قطع من الأراضي عبر مزادات تطرحها شركة هيدروم العمانية أمام الشركات العالمية والمحلية الراغبة في الاستفادة من موارد الرياح القوية والطاقة الشمسية الوفيرة، ما يساعد على إنتاج الهيدروجين الأخضر بتكاليف رخيصة للغاية.

وتخطط البلاد لإنتاج مليون طن من الهيدروجين سنويًا بحلول عام 2030، ورجح تقرير صادر عن وكالة الطاقة الدولية في عام 2023 بأن تصبح سلطنة عمان أكبر مصدر للهيدروجين في الشرق الأوسط.

ورجح تقرير لمنصة هيدروجين إنسايت المتخصصة (hydrogen insight)، قدرة البلاد على إنتاج الأمونيا الخضراء مقابل 400 دولار للطن، بالإضافة إلى 50 دولارًا لتكاليف الشحن، ما قد يجعلها منافسًا قويًا للأمونيا الزرقاء أو الرمادية في الأسواق وسط تقلب أسعار الغاز.

ويوضح الرسم التالي -أعدته وحدة أبحاث الطاقة- خريطة طريق الهيدروجين في عمان بحلول عام 2050:

ونجحت شركة هيدروم -المؤسسة حديثًا- في توقيع 6 اتفاقيات إنتاج ملزمة خلال 2023 بقيمة 20 مليار دولار، عبر مزادات متخصصة أسفرت عن منح الشركات الفائزة قطعًا واسعة من الأراضي اللازمة لتطوير المشروعات.

وأسهمت هذه الاتفاقيات في زيادة الطاقة الإنتاجية المحتملة للهيدروجين في سلطنة عمان إلى 925 ألف طن، لكن العديد من المشروعات التي فازت بقطع الأراضي عبر مزادات شركة هيدروم ما زالت في منتصف دراسات الجدوى أو الهندسة والتصميم الأمامي، بحسب تقرير هيدروجين إنسايت.

كما ما زالت الشركات الفائزة لم توقع اتفاقيات تأجير الأراضي بصورة نهائية، إذ يتوقف ذلك على استمرارها في تطوير المشروعات المحتملة ومدى سرعتها في اتخاذ قرارات الاستثمار النهائية المتصلة، بحسب ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

حالة مشروعات الهيدروجين في السعودية

تبدو السعودية، أكبر مصدر للنفط عالميًا، قد أخذت زمام المبادرة في وقت مبكر من سباق مشروعات الهيدروجين في الشرق الأوسط المحتدم بين دول المنطقة، وقد فعلت ذلك حتى دون وجود إستراتيجية رسمية للهيدروجين، بحسب التقرير.

ويُعد مجمع الهيدروجين الأخضر والأمونيا في مشروع نيوم أقصى شمال غرب البلاد، أول مشروع عالي بحجم غيغاواط يصل إلى الإغلاق المالي ويبدأ البناء، إذ تصل قدرته إلى 2.2 غيغاواط.

وقد سُلمت توربينات الرياح الأولى إلى شركة نيوم للهيدروجين الأخضر المطورة للمشروع، وسط توقعات بأن تكون قادرة على بدء إنتاج 1.2 مليون طن من الأمونيا بحلول عام 2026.

ورغم أن المشروع يقع على البحر الأحمر فإن شركة نيوم للهيدروجين الأخضر لم تشتكِ من تأخر أعمال البناء أو توريد المعدات، بسبب الخطر المستمر لهجمات الحوثيين في اليمن على السفن بالمنطقة منذ الحرب الإسرائيلية على غزة.

وحددت شركة أرامكو السعودية في عام 2022 هدفًا طموحًا لإنتاج 11 مليونًا من الأمونيا الزرقاء بحلول عام 2030، بل سلّمت أول شحنة تجريبية من الأمونيا الزرقاء إلى كوريا الجنوبية، كما سلمت شحنة تجريبية أخرى إلى اليابان في عام 2023.

وبعد هاتين الشحنتين، أبطأت أرامكو عملها في مجال الهيدروجين الأزرق والأمونيا، إذ أعرب رئيسها التنفيذي عن مخاوفه عام 2023، من أن السعر المحتمل للهيدروجين عند 260 دولارًا للطن كان مرتفعًا للغاية، ولا يمكّن المتعهدين من الاشتراك في عقود طويلة الأجل دون الحصول على دعم حكومي.

وبعيدًا عن التطورات المحلية لمشروعات الهيدروجين، تتجه السعودية إلى ضخ استثمارات أكبر في مشروعات إنتاج للهيدروجين خارج البلاد مثل أوزبكستان وتايلاند وإندونيسيا ومصر، بالإضافة إلى اتجاهها للاستثمار في الشركات الناشئة بالقطاع.

مشروعات الهيدروجين في الإمارات

ضمن سباق مشروعات الهيدروجين في الشرق الأوسط، تسعى الإمارات لتأكيد جهودها المناخية منذ سنوات، مع زيادة جهودها في هذا الإطار قبل استضافتها الأخيرة لمؤتمر المناخ كوب 28 الذي انعقد أواخر العام الماضي.

ونجح رئيس المؤتمر الدكتور سلطان الجابر، الرئيس التنفيذي لشركة النفط الحكومية أدنوك ورئيس مجلس إدارة شركة مصدر للطاقة المتجددة، في دفع ممثلي الدول الأعضاء في مؤتمر المناخ على نشر الهيدروجين النظيف محليًا على نطاق واسع.

وتوجهت جهود الجابر عبر موافقة الدول الأعضاء على إدراج أول إشارة إلى الهيدروجين منخفض الكربون في البيان الختامي للمؤتمر بوصفه أحد البدائل المطلوبة للتخفيف من آثار المناخ.

وتستهدف إستراتيجية الهيدروجين في الإمارات إنتاج مليون طن من الهيدروجين الأخضر، و400 ألف طن من الهيدروجين الأزرق سنويًا بحلول عام 2031، ما قد يمكنها من الاستحواذ على حصة تصل إلى 25% من سوق الهيدروجين العالمية.

يوضح الرسم التالي -أعدته وحدة أبحاث الطاقة- مشروعات الهيدروجين في الشرق الأوسط، وفق منظمة أوابك، التي تُصنف الإمارات ثاني أكثر الدول امتلاكًا للمشروعات:

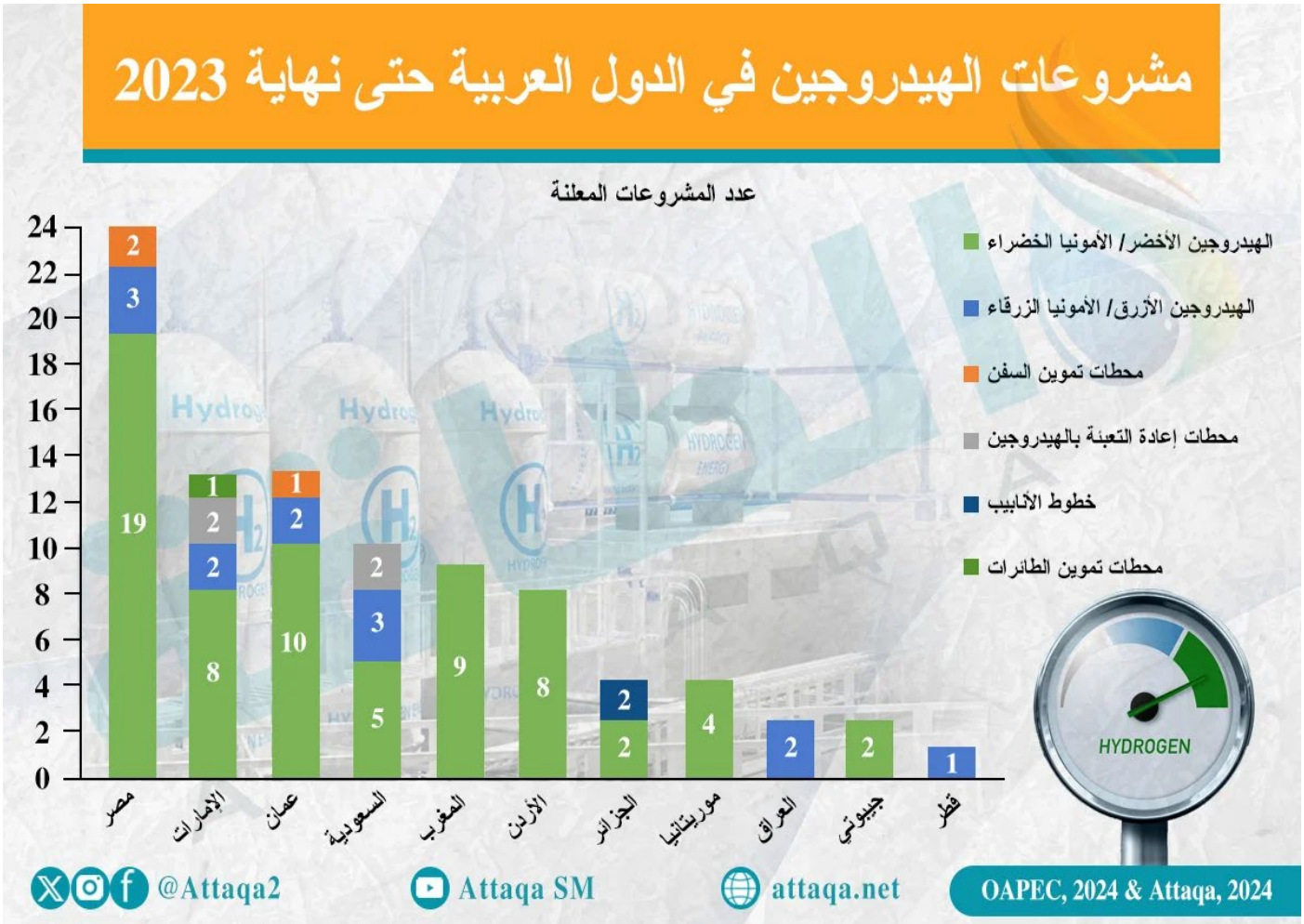

ورغم هذه الخطط الطموحة فإن منشأة واحدة فقط، وهي مصنع فرتيغلوب «Fertiglobe» بمجمع الرويس الصناعي في أبوظبي، قد بدأت إنتاج كمية غير محددة من الأمونيا الزرقاء، بحسب تقرير هيدروجين إنسايت.

ويعتمد هذا المصنع تقنية احتجاز الكربون وتخزينه من عمليات الإنتاج، إذ يجري احتجاز الكربون وإعادة حقنه في الخزانات الجوفية لتعزيز استخلاص النفط، وقد تم بالفعل إرسال كميات صغيرة من الأمونيا المنتجة في هذا المصنع في صورة شحنات تجريبية إلى عملاء في اليابان وألمانيا.

وكانت شركة أدنوك -التي اشترت حصة شركة «أو سي آي» في المصنع لتصبح المالك الكامل له نهاية 2023- قد تعهدت في عام 2021 ببدء تشغيل منشأة الأمونيا الزرقاء في مجمع الرويس بطاقة مليون طن سنويًا عام 2025، لكن لم يُتخذ قرار الاستثمار النهائي حتى الآن.

في الوقت نفسه، تعهدت شركة مصدر الإماراتية بإضافة مليون طن سنويًا من قدرة إنتاج الهيدروجين الأخضر بحلول عام 2030، لكنها لم تحدد حصص الإنتاج المحلي والخارجي لهذا الهدف الطموح.

كما يبدو أن العمل توقف في مشروع للهيدروجين الأخضر بقيمة مليار دولار في منطقة خليفة الصناعية في أبوظبي من قبل شركة هيليوس للصناعة (Helios Industry)، رغم انضمام عدة شركات عالمية إلى تحالف المشروع في يونيو/حزيران 2022.

مشروعات الهيدروجين في قطر

يقترح أنصار الهيدروجين على قطر، أحد أكبر مصدري الغاز المسال عالميًا، إعادة استغلال البنية التحتية لديها في إنتاج الهيدروجين، على الرغم من أن جدوى إعادة الاستعمال هذه محل شك من قبل آخرين.

ولم تنشر قطر حتى الآن مثل السعودية إستراتيجية رسمية للهيدروجين، ولم تحدد أهدافًا محددة، لكنها ما تزال تستثمر بصورة كبيرة في هذا القطاع.

ووقعت شركة قطر للأسمدة الكيماوية (قافكو) المملوكة للحكومة عقدًا مع شركة تيسين كروب الألمانية في أغسطس/آب 2022، لبناء مصنع للأمونيا الزرقاء بقيمة مليار دولار، ومن المقرر اكتماله خلال الربع الأول من عام 2026.

ورغم ذلك، فمن غير الواضح ما إذا كانت «قافكو» تخطط لتصدير الأمونيا الزرقاء مباشرة أو استعمالها لإنتاج الأسمدة التي تُباع محليًا أو للأسواق العالمية.

وبصرف النظر عن هذا المشروع، فلم يكن هناك سوى القليل من الإعلانات أو التحديثات خلال السنوات الأخيرة حول طموحات قطر، ما يجعلها من أقل الدول تنافسًا حول بناء مشروعات الهيدروجين الأخضر في الشرق الأوسط.

شكراً